بسم الله الرحمن الرحيم

شرح صحيح البخاري (1)

مقدمة في صحيح البخاري

الشيخ / عبد الكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فلسنا بصدد التعريف بالسنة، وبيان أهمية السنة وحجية السنة، كل هذا مضى الحديث فيه مراراً ولا حاجة داعية لتكرار ذلك، فالسنة من حيث الاحتجاج بها وكونها وحياً من عند الله كما في قوله – جل وعلا – : **{وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}** [سورة النجم3-4] وأنه لم يخالف في الاحتجاج بها إلا بعض طوائف المبتدعة، وأهل السنة قاطبة على الاحتجاج بها؛ لما ثبت منها ويوافقهم في ذلك بعض أو كثير من طوائف البدع يحتجون بالسنة، كالمعتزلة فتجد كتبهم طافحة بالاستدلال من صحيح البخاري وغيره وإن نازعوا في خبر الواحد مثلاً لكنهم في الجملة يحتجون بما في كتب أهل السنة من نصوص، وكذلك الزيدية، وغيرهم من طوائف المبتدعة.

لكن يخالف في ذلك الغلاة من الخوارج والروافض وغيرهم ولا عبرة بهم، ولا اعتداد بقولهم وفاقاً ولا خلافا، وإذا تقرر هذا فالسنة إذا ثبتت عن المصطفى – عليه الصلاة والسلام – فالوحي المفسر للقرآن وهي: البيان الذي جاء النبي – عليه الصلاة والسلام – مبيناً لكتاب الله – جل وعلا – بها .

لسنا بحاجة إلى تكرار ذلك، وقد تكلمنا فيه مراراً في مقدمات الكتب وفي دروس مستقلة، ولكن ما يتعلق بصحيح البخاري الذي نبدأ شرحه إن شاء الله تعالى، أما بالنسبة للإمام البخاري فمعروف لدى الخاص والعام : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزِبه البخاري الجعفي مولاهم، المولود سنة أربع وتسعين ومائة، والمتوفى سنة ست وخمسين ومائتين.

أخباره مدونة في كتب التراجم، سواء كان منها المفردة فقد ألف في ترجمته كتب كثيرة، وأدرج ترجمته مطولة في كتب التراجم، وكان له النصيب الأوفر، والحظ الأوفى من هذه الكتب، فلسنا بحاجة أيضاً إلى الإفاضة بذكر ترجمته، ولو ذكرنا جميع ما يتعلق به لضاق المقام عن شرح الكتاب؛ لأنه مدرسة – رحمه الله تعالى – في الحديث وفي الفقه، أما بالنسبة للصحيح "صحيح البخاري " الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله – جل وعلا – عند جماهير الأمة.

أول من صنف في الصحيح ... محمد وخص بالترجيح
ومسلم بعد وبعض الغرب ... مع أبي علي فضلوا ذا لو نفع

أول من صنف في الصحيح ** محمد وخص بالترجيح – يعني على غيره من الكتب –
ومسلم بعد –يعني بعد البخاري– وبعض الغرب** مع أبي علي فضلوا ذا لو نفع

عامة أهل العلم يرجحون البخاري، وهم يتفقون على أن الصحيحين أصح الكتب، لكن البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد.

ومن رجح صحيح مسلم إما لكونه لم يمعن النظر في صحيح البخاري عموم المغاربة وأهل الأندلس عنايتهم بصحيح مسلم ظاهرة، فتجد في كتبهم الاستدلال بأحاديث يعزونها إلى صحيح مسلم وهي موجودة في البخاري، ما يدل على أن عنايتهم بمسلم أكثر؛ لقرب الفائدة منه، مسلم مرتب ترتيباً واضحاً والأحاديث مجموعة في مكان واضح لا لبس فيها ولا غموض، وأما بالنسبة لصحيح البخاري فاستخراج الأحاديث منه فيه غموض وفيه وعورة، ذلكم أن البخاري – رحمه الله تعالى – يعمد إلى الطريق الأدق في الاستنباط، ويفرق الحديث في مواضع كثيرة من صحيحه تبلغ أحياناً عشرين موضعاً، – الحديث الواحد يقطعه في عشرين موضعاً–.

وأما بالنسبة لمسلم فإنه يجمعه في موضع واحد ولا يفرقه ويأتي به كاملاً، هذا مما جعل صحيح مسلم أسهل تناولا فجعل الناس يعتنون به أكثر، الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – فاق مسلم في الصحة وفي الإفادة الفقهية والاستنباط الذي هو الغاية من الرواية، فاقه في الصحة لماذا؟؛ لأنه أشد اتصالا كما يقرر أهل العلم وأنظف وأقوى رجالاً، والأحاديث المنتقدة فيه أقل من الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم، كما أن الرجال الرواة من صحيح مسلم ومن صحيح البخاري، الذين تناولهم بعض أهل النقد بضرب من التجريح أقل منهم في صحيح مسلم، وهذا يدل على أن صحيح البخاري أرجح وأقوى، علماً بان البخاري هو شيخ الإمام مسلم ومعول مسلم عليه، حتى قال الدارقطني: " لولاء البخاري، ما راح مسلم ولا جاء".

انتقد على الصحيحين أحاديث يسيرة انتقدها الدارقطني وغيره، لكن أجاب عنها أهل العلم وأن الراجح والصواب مع الإمامين ضد الإمام الدارقطني، نعم أحاديثهما متفاوتة منها ما يقطع بثبوته، ومنها ما هو صحيح غير قابل للنظر، ومنها ما تكلم فيه وهذا شي يسير، ولذا قال الحافظ بن الصلاح – رحمه الله – في مقدمته: " وجميع أحاديث الصحيحين مقطوع بها سوى أحرف يسيرة، تكلم فيها بعض الحفاظ " صحيح البخاري له، الإمام له طريقة دقيقة في الاستنباط، مثل ما ذكرنا أنه يقطع الحديث حسب الفوائد التي تضمنها هذا الحديث، فيورد الحديث الواحد في عشرين موضع، ويستنبط منه عشرين حكماً، وقد يزيد وقد ينقص، قد يستدل البخاري بلفظ من الحديث يراه الناظر لا دلالة في اللفظ على ما ترجم به، لكن البخاري يؤمي إلى رواية أخرى فيها الدلالة على ما أراده من الترجمة، وهذا لا شك أنه من دقة نظره وشفوفه.

وأحيانا يعمد عن الدليل الظاهر الواضح إلى الدليل الخفي الغامق، كل هذا من أجل أن يشحذ همة طالب العلم للتتبع والاستقراء والاستقصاء للروايات، وقد يترجم بترجمة واضحة قد يقول القارئ من طلاب العلم لا داعي لها.

باب "قول الرجل ما صلينا"

فقال عمر: ما صليت العصر، فقال النبي – عليه الصلاة والسلام – وأنا والله ما صليتها.

هل لهذه الترجمة داعي؟ نعم قد يقول قائل: لا دعي لها، مع أن وجد من السلف من يكره قول الرجل ما صلينا، أو يريد بهذه الترجمة الرد على من كره ذلك.

باب "ما جاء في الصلاة على الحصير":

في حديث أنس النبي – عليه الصلاة والسلام – صلى على الحصير، ((قد عمدت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبث))، طيب هذا فيه غموض وإلا غرابة وإلا يحتاج إلى استدلال، الحصير: بساط يعني من خمص أومن غيره، طاهر تجوز الصلاة عليه.

قد يقول قائل وما الداعي لهذه الترجمة الصلاة على حصير، يريد أن يرد على من يكره قول الحصير، ايش معنى حصير؟ لماذا يكره بعضهم الصلاة على الحصير أو لفظة الحصير؟؛ لأن الله جعل جهنم للكافرين حصيرا، هذا ما في شك أن في دقة متناهية من الإمام البخاري، ولذا لو أن الإنسان راجع الصحيح وأدام النظر فيه لرأى العجب العجاب، ولذا يوجد من بعض الشراح من يخفى عليه بعض المناسبات يخفى عليه بعض المناسبات، فيقول: المناسبة غير ظاهرة، أو يقول لا مناسبة بين الحديث والترجمة، ثم يأتي من يتأمل ويجد المناسبة الدقيقة الخفية.

بعضهم تهجم على البخاري – رحمه الله تعالى – وبعضهم قال: إن الكتاب ما حرر ولا بيض، هو: عبارة عن مسودات أراد البخاري أن يعيد النظر فيها، والسبب في ذلك خفاء الرابط بين الحديث والترجمة عند هذا القائل.

وحصل للكرماني انتقادات للإمام البخاري ورد عليه من قبل من جاء بعده من الشراح، وكم ترك الأول للأخر؟ زى البخاري حينما يدخل حديث من أحاديث المسح على الخفين في أحاديث السجود، استخدم المسح على الخفين في حديث السجود على الأعضاء السبعة؛ ليبين أنه لا يلزم أن يباشر الأعضاء السبعة الأرض لا سيما الركبتين، الركبتان تباشران الأرض عند السجود، لا ما يمكن القدمان إذا كان عليهما خف ما يلزم؛ لأنه قال: ((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة، والأنف)) تباشر، اليدان تباشر، لكن ماذا عن الركبتين والقدمين؟ الركبتان باعتبار أن الركبة عورة لا يجوز أن تباشر الأرض، وباعتبار أنه يجوز لبس الخف والمسح عليه خمسة أوقات يوم وليلة يجوز أن يستر، وما بقي يكشف إلا عند الحاجة؛ لأنهم يكرهون السجود على المتصل، يعني إذا أرد أن يسجد وضع شماغه وإلا وضع شيء متصل به طرف العمامة، وما أشبه ذلك. يكرهون هذا، إلا أن الكراهة عندهم تزول بالحاجة، ولذا ترى الأرض باردة شديدة البرودة أو حارة أو فيها رائحة لا يتحملها، فإنه يسجد على شي متصل به إذا لم يجد شيئاً منفصل؛ لأن النبي – عليه الصلاة والسلام – كان يسجد على الخمرة، واليدان كذلك الأصل أن تكشف لكن إذا وجد ما يستدعي السجود عليهما، عليه بالنسبة لهما للحرارة شديدة أو برودة شديدة تمنع الخشوع، مثل هذا من دقة نظر البخاري – رحمه الله تعالى – وإن انتقد بأنه كيف يجعل حديث من أحاديث المسح على الخفين بين أحديث السجود.

البخاري – رحمه الله تعالى – جمع الصحيح في ست عشرة سنة، وثبت عنه أنه ما وضع حديثاً إلا اغتسل وصلى ركعتين، وبعضهم يبالغ ويذكر أشياء بالنسبة للصحيح وأنه يقرأ في أوقات الشدائد، وأنه كذا وكذا إلى غير ذلك، لكن هذه القرآن أنزل للعمل، ولا شك أن الكتاب مبارك، لكن مع ذلك مجرد التبرك به من غير عمل هذا لا يجدي لا بد من العمل لتحصل البركة .

يقولون: ما حمل في مركب وغرق، كلام يحتاج إلى نظر، النصوص الثابتة عن الله وعن رسوله – عليه الصلاة والسلام – إنما هي للعمل بها، والقرآن وحده هو المتعبد بتلاوته الذي يثبت الأجر بقراءته، لكن لو قُرأ صحيح البخاري من أجل العمل أجر عليه قارئه، باعتبار أنه من أعظم أبواب العلم الذي جاءت النصوص بالحث عليه.

ُتلقي الصحيح عن الإمام – رحمه الله تعالى – على ما قاله المترجمون: من قبل تسعين ألفا رواه عن مؤلفه تسعون ألف، لكن الروايات التي امتدت واستمرت إلى وقتنا قليلة لا تبلغ شيئا بالنسبة لهذا العدد، وأقول قد عني بجمعها وترتيبها وتنقيحها، الحافظ أبو الحسين شرف الدين اليونيني محمد، المتوفى سنة إحدى وسبعمائة.

جمع الروايات واعتنى بها ورتبها ونظمها واستخرج نسخة واحدة منها، وأشار إلى الروايات الأخرى في حاشية الكتاب، وقابل الكتاب مراراً حتى أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ثم لما أنهى مقابلة الكتاب وأتقنه وضبطه واطمأن إلى سلامة النسخة التي بين يديه، قرأه على الإمام ابن مالك النحوي المعروف–صاحب الألفية–، فابن مالك يتلقى عن اليونيني يتلقاه عنه رواية، فهو طالب من هذه الحيثية في الحديث طالب وفي العربية معلم، فإذا أشكل لفظ مما قرأه اليونيني سأله ابن مالك هل صحت بذلك الرواية، فإذا قال نعم، وجهه من حيث العربية، وجمعت هذه الألفاظ التي تكلم فيها ابن مالك من حيث العربية في كتاب طبع باسم " شواهد التوضيح على الجامع الصحيح " لابن مالك، وهو مطبوع متداول معروف كتاب يحتاجه طالب العلم لا يستغني عنه قاري البخاري؛ لأن فيه ألفاظ مشكلة من حيث العربية، فهذا الأشكال حله الإمام مالك – رحمه الله تعالى – اليونيني له أصل يعني نسخته تعرف بالأصل.

نسخ هذا الأصل من قبل جمع من أهل العلم وقوبل وضبط وحرر، إلى أن جاء القسطلاني فبحث عن الأصل فما وجده، أصل يونيني ما وجده، فوقف على فرع صحيح مقابل متقن فقابل نسخته عليه ست عشرة مرة، ولو تقول لبعض طلاب العلم، كم قرأت البخاري؟ يمكن ما قرأه كاملاً ولا مرة واحدة، – قابل نسخته على الفرع ست عشرة مرة– يقول بعد زمن طويل جداً وقفت على المجلد الثاني يباع من الأصل، وقف على المجلد الثاني من الأصل يباع فاشتراه، وقابل عليه الفرع فوجده لا يختلف عن الفرع ولا بحركة ولا بحرف ولا بنقطة كل هذا من حفظ الله – جل وعلا – لسنة نبيه – عليه الصلاة والسلام –، أن يصل الأمر إلى هذا الحد ثم بعد سنوات وقف على المجلد الأول فقابله وجده كذلك، ولذا يمتاز القسطلاني وشرحه المسمى "إرشاد الساري " عن بقية الشروح يمتاز بأي شي؟ بالعناية بألفاظ الصحيح ليس له نظير في هذا الباب، يشير إلى كل اختلاف بين الروايات ولو لم يترتب عليه فائدة.

الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – يقول: إنه اعتمد رواية أبي ذر، وأشار إلى ما عداها عند الحاجة، والقسطلاني يشير إلى كل لفظ وكل حرف أو ضبط يختلف عن ما عنده، أو من راوية إلى أخرى.

ولو نظرتم في عناية المتأخرين بالقسطلاني لوجدتموه أكثر من عنايتهم بفتح الباري، يعني مطبعة بولاق التي يصحح فيها أئمة من كبار أهل العلم، كم طبعة فتح الباري؟ مرة واحدة، كم طبعة عمدة القاري كم؟ ولا مرة، كم طبعة إرشاد الساري؟ سبع مرات، – بولاق فقط طبعة إرشاد الساري سبع مرات – هذا ما هو من فراغ الذي يريد ضبط الصحيح، وإتقان ألفاظ الصحيح، والفروق الدقيقة بين الروايات، عليه بإرشاد الساري نعم في البحوث، سواء كانت الحديثية، أو الفقهية، أو غيرها من فنون العلم، لا شك أن فتح الباري يفوق بمراحل وعمدة القاري تفوق الجميع بما يتعلق بفنون أخرى، – يعني بعيدة عن علم الحديث إلى علوم العربية وعلوم الأخبار والإطالة في التراجم وما أشبه ذلك–، عمدة القاري لا شك أنه في ربعه الأول متميز مرتب ومنظم وله عناية بالفروع العربية كلها، من الغريب والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرها من الفنون العربية.

فالربع الأول من عمدة القارئ متميز من هذه الحيثية، الإشارة إلى الروايات، روايات الصحيح في شرح الحديث، هذه عند الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى –، لذلك تجدون أحياناً أوهام عند بعض الشراح يهيمون في تفسير بعض الألفاظ، وهي مفسرة في رواية أخرى اطلع عليها الحافظ ابن حجر وذكرها وغيره لم يطلع عليها.

وقد يفسر الكرماني اللفظ بالاحتمال العقلي، أو بمعاني العربية، – ما ورد في معاجم العربية – لكنها مفسرة في روايات أخرى لم يطلع عليها، فميزة الحافظ ابن حجر – رحمه الله – أحاطته يعني إحاطة تليق بمثلهم باعتباره حافظا وإن لم يكن معصوماً بروايات الصحيح وغيره من كتب السنة.

والكرماني حصل له أشياء تدل على جهله بالكتاب المشروح؛ لأنه قد يتكلم بكلام في هذا الباب وفي أبواب لاحقة ينتقد كلامه، وكذلك العيني لماذا؟؛ لأنهما ليسا من أهل الرواية وليسا من أهل الحديث، لكن لهما فضل.

والكرماني له فضل على جميع من جاء بعده من الشراح، يسمونه: "الشعير المعقول المزمور"، الكرماني كل الشراح عولوا عليه، وكلهم صبوا جامهم عليه يردون عليه، نعم يخطي وأساء أحياناً إلى بعض استنباطات البخاري، لكن مع ذلك كتاب نفيس هو وأيضاً ماتع، يعني ليس فيه من دقائق العلوم مثل ما في فتح الباري وعمدة القاري، لكنه ماتع يعني إذا ترجم لراوي، ذكر في ترجمته ما يطرب القارئ فأندر وأطرف ما في ترجمة هذا الراوي يذكره الكرماني، فهو من هذا الحيثية جيد وأيضا كونه سبقهم، سبق الشراح واستفادوا منه وفتح لهم الباب، وإن كان قبله شراح آخرون قبله الخطابي، وقبله ابن بطال وغيرهما من الشراح.

النووي أيضا شرح قطعة متمثلة في كتابه بدء الوحي والإيمان، مطبوعة هذه القطعة في المطبعة المنيرية ضمن مجموعة شروح البخاري، وهي أيضا قطعة مباركة يستفيد منها طالب العلم في هاذيين البابين فائدة كبيرة.

الشروح للإمام البخاري – رحمه الله تعالى – كتابه لقي عناية فائقة، ما وقِف عليه من الشروح أكثر من ثمانين شرح، منها كامل ومنها غير كامل، فضلا عما لم يوقف عليه.

وما من عالم قرأ البخاري، أو أقرأ البخاري، إلا ووضع عليه حاشية بل قد تزيد شروحه على ما قال بعضهم: على الثلاث مائة مما لم يسمي كثيراً منها، وليس بغريب أن يشرح البخاري بثلاث مائة شرح، إذا تصورنا أن تفسير البيضاوي عليه مائة وعشرين حاشية.

من أهم الشروح على حسب الترتيب، شرح الخطابي، شرح أبي سليمان محمد بن محمد الخطابي البستي هذا هو أقدم الشروح، واسم شرحه: – فيما يتداوله أهل العلم – "أعلام السنن"، في مقابل معالم السنن الذي هو شرح سنن أبي داود اسمه " أعلام السنن "، وطبع بعنوان" أعلام الحديث"؛ لأن هذا وجد في أكثر النسخ وعلى كل حال قد يتداول أهل العلم أسماً يأخذونه من المضمون، ولو كان غير الاسم الذي وضعه مؤلفه كما يقال: قال ابن القيم في الهدي – المراد به زاد المعاد –، وهكذا كثير عند أهل العلم يجعلون عنوان الكتاب مما يفاد من مجموعه ومضمونه.

" أعلام السنن" في مقابل "معالم السنن" طبع باسم "أعلام الحديث" في أربعة مجلدات محققاً في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، وفيه فوائد ولطائف لكنه مختصر جداً، هناك شرح ابن بطال هو عند المالكية له شأن عظيم وفيه فوائد لكنه يسد ثغرة في فقه المالكية.

بعض طلاب العلم يقول نريد الفقه ولا نستطيع أن نقرأ ما كتبه الفقهاء من المطولات، – يعني: إذا أردنا أن نرجع في الفقه في مسألة ما إلى مذهب الشافعي نعرف أن هناك المجموع، وهناك فتح العزيز، وهناك الحاوي، وهناك كتب كثيرة للشافعية–، لكن نريد أن نجمع بين الحديث مع الفقه، ورجوعنا إلى كتب الفقهاء يأخذ علينا وقت طويل، واهتمام الفقهاء بالحديث والاستدلال كثير منهم عنده فيه خلل، فإذا أردنا أن نرجع إلى مذهب الشافعي مثلاً – يعني: لو رجعنا إلى فتح الباري باعتباره من الشافعية، أو النووي باعتباره من فقهائهم، هذا يستفيد طالب العلم الحكم بدليله، ويستفيد فهم السنة من جهة، والاستنباط من جهة أخرى، وعند المالكية مثلاً لو عول طالب العلم على شرح ابن بطال مع المنتقى للباجي مع شروح ابن عبد البر استفاد كثيراً، مذهب الحنفية – يعني: من عمدة القاري باعتباري فقيه حنفي– وهكذا.

بعض الناس يسلك هذا المسلك وهو نافع جداً، لكن يبقى أن الفقهاء أدق في روايات أئمتهم فلا يستغنى عن كتب الفقه في كل مذهب، لا يستغني عن كتب الفقه في كل مذهب، لكن ليس معنى ذلك أننا ننقل المذاهب من غير كتب أصحابها، – يعني: ما نعول على فتح الباري في نقل المذهب الحنبلي، أو الحنفي، لابد أن نرجع إلى كتب الحنفية كتب الحنابلة سواء كانت من الشروح أو من كتب الفقه وهذا أولى.

بعد ابن بطال شروح كثير – يعني مندثرة – وقد تتداخل هذه الشروح، شرح الكرماني اسمه " الكواكب الدراري " مطبوع متداول ومشهور بين الشراح لا سيما من جاء بعده، اسمه" الكواكب الدراري " واشرنا إلى شيء من طريقته وطرائفه، وهو نافع يقتنيه طالب العلم ويقرأ فيه وقرأته لا تكلف شيء، قرأته سهله ليس المبسوط المطول – يعني: ثلاثة أشهر كفيلة بإنهائه لطالب العلم، يعني سهلة قرأته–، هناك شرح الإمام الحافظ ابن رجب واسمه "فتح الباري" مطابق لتسمية ابن حجر، وابن حجر اطلع على شرح ابن رجب وذكره في فتح الباري في ثلاثة مواضع ونقل منه وتتطابق اسم الكتاب مع كتاب ابن رجب، كتاب ابن رجب عيبه النقص والخروم يعني وجد إلى كتاب الجنائز، وفي أثنائه خروم كبيرة – يعني: من كتاب الإيمان إلى أثناء كتاب الطهارة – أكثر من مائتي حديث غير موجود، غير موجود النسخة رقم واحد.

وإلا ففيه من علم السلف مالا يوجد في غيره، ويشعر الإنسان بالراحة والاطمئنان وراحة النفس وكأنه يخاطب السلف إذا قرأ هذا الكتاب، وأيضا فيه إشارة إلى روايات وردت في الصحيح مما لم يطلع عليه اليونيني ولا القسطلاني ولا غيره؛ لأنه من أهل الرواية، إضافة إلى كونه مذهب الدراية.

فوصيتي ونصيحتي لطالب العلم، أن يبدأ بشرح ابن رجب ويفرغ منه، يدون فوائده وينهيه بسرعة، ما يحتاج أظن إلى وقت، يمكن يقرأه بشهر أو شهرين شرح ابن رجب، ثم بعد ذلك يمسح الكرماني ويفرغ منه، ثم يتفرغ للشروح الثلاثة التي هي العمد في هذا الباب، "ابن حجر، والعيني، والقسطلاني".

ابن حجر في منهجه الحديثي لا نظير له، يجمع الروايات ويفسر الحديث بالحديث رواية برواية وهكذا، العيني ذكرنا شياء مما يمتاز به من عنايته بفروع اللغة، وبسط مذاهب الفقهاء، لا سيما في الربع الأول.

وأما القسطلاني فيجمع بين الكتابين باختصار، لباب أو لب فتح الباري مع لب عمدة القاري موجود في إرشاد الساري للقسطلاني، إضافة إلى عنايته بألفاظ الصحيح سواء كانت في تراجم الرواة، أو في صيغ الأداء، تجده يفرق بين رواية ورواية، رواية فيها حدثنا كاملة، ورواية فيها ثنا بدون حدثنا بدون الحا والدال، تجده يقول: حدثنا

يعتمد هذه الرواية، وفي رواية فلان ثنا، أو العكس – معنى هذا: ما يترتب عليه شيء رمز، ما يترتب عليه شيء–، لكن لدقته فيفرق بين صيغ الأداء، وقد يكون الاختلاف بين الروايات في حدثنا مع أخبرنا، فيقول: حدثنا رواية كذا، وفي رواية كذا أخبرنا، فيهتم بالفروق بين الروايات بدقة، مثلما أجملناه سابقاً من حيث المباحث اللغوية، والفقهية، وما يستنبط من الأحاديث يأخذ من الشروح الثلاثة التي تقدمته، يأخذ من الكرماني، يأخذ من العيني، يأخذ من ابن حجر، باختصار يختصر من هذا، ويختصر من هذا، ويختصر من هذا.

ولذا لو اقتصر عليه طالب العلم الذي لا يسعفه الوقت بالنظر في جميع بين الشروح أفاده فائدة عظيمة .

بقي شرح العيني وابن حجر ذكرنا ما لكل واحد من ميزة باختصار، وبينهما معارضات ومناقضات.

العيني ينقل من ابن حجر كثيراً، قد ينقل الورقة أو أكثر ولا ينسبها إليه، وقد يوجد فيما نقله كلام رجع عنه ابن حجر في موضع أخر، وهو ما يرجع عنه؛ لأنه ما اطلع على الموضع الثاني.

يكون: ابن حجر حرر مسألة ثم رجع عنها فيما بعد، ينقلها العيني بحروفها ولا يرجع عنها؛ لأنه ليس بالموضع الذي نقلها منه ولا شك أن هذا قادح، لكن يبقى أن أمور العلماء مبنية على الظاهر على السلامة – إن شاء الله تعالى – وإن كان في بادي الرأي مما ينتقد به العيني ينقل الورقة وقد تكون أكثر أو أ قل.

وإذا أراد أن ينتقد قال: قال بعضهم، ولا يصرح بابن حجر قال بعضهم كذا، ثم يرد عليه رداً قوياً قاسياً في بعض المواضع، ابن حجر رد هذا الانتقاض وهذا الاعتراض بكتاب أسماه "انتقاد الاعتراض"، فند ما قاله العيني، وأحياناً يترك، أما لأنه رأي أن كلام العيني وجيه، أو أنه بيض عليه ليرد عليه فيما بعد ومات قبل ذلك.

هناك أيضا كتاب اسمه " مبتكرات الآلي والدرر" في المحاكمات بين العيني وابن حجر للبوصيري بس متأخر هذا متأخر من القرن الماضي، وهو كتاب جيد ونافع، يعني في مسالة لغوية تكلم فيها الحافظ ابن حجر وانتقده العيني، وقال: هذا كلام من لم يشم علم العربية أدنى شم، فأجاب صاحب المبتكرات بكلام طويل، أورد فيه أقوال أئمة اللغة يقول: وبهذا تعرف أن الحافظ بن حجر أكل العربية أكلا لما ولم يكتفي بشمها شما.

هذه المناقضات وهذا المعارضات لا شك أنها تفيد طالب العلم تفيده كثيراً، أحيانا تكن هذه المسائل الفرعية يعني سهله، لكن أيضا تجعل عند طالب العلم من الملكة التي يستطيع بها مناقشة الأقوال والألفاظ، أن تجعل لديه دربة للمناقشة، مناقشة الجمل ومناقشة التي تدعوه أحيانا إلى مناقشة المخالفين ومناظرتهم، تكون لدية ملكة في هذا الباب، وهذا يحتاجه طالب العلم.

أما أنه يعتمد على القرأة فقط تكون فائدته قليلة، قد يقرأ وقد يستفيد لكن مع ذلك يكون ماشي على خط واحد، العلم يحتاج إلى شيء من التعب، يحتاج إلى شيء من إحضار الذهن، يحتاج إلى شي من دقة النظر، ودقة النظر تنشأ عن مثل هذه الاعتراضات والأجوبة عليها.

البخاري مازال محل عناية بالنسبة للأمة إلى يومنا هذا، وما من عالم إلا ويشرح صحيح البخاري، ويُقرأ صحيح البخاري، وما من طالب علم إلا ويقرأ في صحيح البخاري ويرجع إلى صحيح البخاري، وهناك الشروح الكثيرة المطبوعة والمسموعة والمخطوطة أكثر.

فلا شك أن هذ الكتاب كتاب مبارك، وليس بكثير أن يشرح بثلاث مائة شرح أو بألف شرح ليس بكثير، ولا يقول قائل: ما الفائدة من هذا التكرار؟ وهذه الجهود المكرورة؟، – كما نسمع هذا الكلام – ليس بصحيح، –يعني لو

قلنا هذا، لقلنا أن القرآن يكفي شرح واحد فسره الطبري يكفي، ليش يشرح يفسر ابن كثير وفلان و فلان التفاسير الكثيرة مالها داعي–، كل واحد له ميزة وكل كتاب لا يخلو من فائدة والمجال مفتوح الآن. البخاري بحاجة إلى شرح، القرآن بحاجة إلى تفسير، لا نقول إن الجهود مكرورة ولا فائدة، وكم وجد عند الآخر مما تركه الأول؟ يعني كم ترك الأول للأخر؟ فطالب العلم الذي يأنس من نفسه، ويجد من نفسه الأهلية للتفسير أو لشرح الحديث أو للتصريف في أي علم من العلوم لا سيما إذا كان في بادئ الأمر يقصد بذلك التمرين فهو من أعظم وسائل التحصيل، ثم بعد ذالك يعيد النظر فيه مراراً ويكرره ويعرضه، وكذا إلى أن يصير مؤلف ينفع الله به.

وليس المقصود بذلك إظهار التعالم من أول الأمر، أو التزبزب قبل التحصرم، أو ليقال أنه ألف أو يقال أنه مكثر كل هذا لا قيمة له، بل هذا ضرر محض إذا كانت هذه الغاية.

أما بالنسبة للطريقة التي نمشي عليها في الشرح، إذا كان الموطأ وهو لا يعادل شيئا بالنسبة للصحيح البخاري لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف، جلسنا فيه أكثر من أربع سنوات أربع سنوات وشهرين وعشرة أيام على ما حرره بعضهم من البداية إلى النهاية .

فالبخاري يحتاج إلى ثلاثين سنة، لكن لا بد أن نجعل آلية تجعلنا ننجزه في سبع سنوات – إن شاء الله –، وذلكم بالطريقة التي تكلمنا عنها مراراً في الجمع بين دواوين السنة، نجعل البخاري محوراً ننطلق منه ونضيف إليه بقية كتب السنة، وفي كل حديث – إن شاء الله – يحضر هذا.

ولست أظني بحاجة إلى تكرار هذه الطريقة، لأنها شرحت مرارً وفيها كلام مسجل وفعلها بعض الأخوان وأبدعوا.

بداً إن شاء من الدرس اللاحق، – أللي هو درس الثلاثاء – نشرح هذه الطريقة عملياً الجمع بين كتب أهل السنة، – أعني الستة – ؛لأن جمع كتب السنة يطول، هكذا ما يمكنا ننتهي ونربط بين الحديث و الترجمة، ونورد الزيادات في كتب السنة على ما في البخاري، والاستنباط لا نطيل فيه، نقول الحديث يفيد أنه على كذا وكذا وبه قال فلان وفلان وخالفه فلان، فقال: كذا ؛لأن هذا أمر لا ينتهي إذا كان المختصر الآن أكملنا سبع سنوات في مائة وعشرون حديثاً، والمختصر ألفين حديث فماذا عن الأصل، إذا نحتاج بالنسبة للأصل تراجم الرواة باختصار شديد، – يعني كل راوي بسطر واحد لا يزيد عن سطر– ونهتم بالمهمل والمبهم، ثم بعد ذلك نربط بين الحديث والترجمة، ثم بعد ذلك الاستنباط باختصار، ثم بعد ذلك جمع الكتب السنة إلى البخاري إضافة مسلم، إضافة أبي داوود، الترمذي، النسائي، ابن ماجة إلى ما في صحيح البخاري من زوائد.

بحيث يطلع طالب العلم ويستفيد من كتب السنة كلها في آن واحد، مع الاختصار الشديد في شرح المتن، نحلل الألفاظ، والاستنباط باختصار.

هذا يسأل عن الطبعة المنيرية؟، الكتاب طبع مراراً، البخاري طبع بالهند مراراً منذ أكثر من مائتي سنة، وهو يطبع في الهند، طبع في مصر في – بولاق – طبعته مراراً طبعته يمكن أكثر من عشر مرات بولاق، طبعات مفرده بدون تعليق في ثلاثة مجلدات، وفي أربعة، وفي ثمانية، وفي تسعة كلها هذا من مطبعة بولاق، بعضها مجرد، وبعضها مضاف إليه تقريرات من شرح القسطلاني، شرح زكريا الأنصاري، وبعضها عليه الفروق، وبعضها بدون فروق وهكذا.

أفضل الطبعات على الإطلاق هي الطبعة السلطانية التي أخذت من النسخة اليونينية، والتي أمر السلطان عبد الحميد بطبعها، وكون لها لجنة من شيوخ الأزهر تراجعها، هذه الطبعة السلطانية أفضل الطبعات التي صورة فيما بعد،

طالب.....

هذه هي، هذه هي الطبعة السلطانية، هذه صورة عنها، وإلا فالأصل هذا، هذا الأصل لكن فرق بين هذه الصورة والأصل، الأصل الأوراق سوداء محترقة، ثم بعد ذلك صورة بالألوان وبخدمات جيدة، لما صور الكتاب عن الطبعة السلطانية، – تصوير –

أولاً: قاموا بتصحيح ما وجد من الأخطاء، – يعني حدود مائة خطأ في الكتاب كله، أو تزيد قليلاً صححت هذه ميزة–.

الأمر الثاني: أحالوا على فتح الباري بالرقم رقم الحديث، وعلى عمدة القاري بالجزء والصفحة، وعلى إرشاد الساري بالجزء والصفحة، لمن أراد شرح هذه الأحاديث، وخرجوا الأحاديث، وأحالوا على تحفة الأشراف، وعلى تغليق التعليق في المعلقات، هذه خدمات.

وأيضا أطراف الأحاديث مهمة جداً الأطراف، تحيلك على المواضع اللاحقة، وهو تصوير يعتني به وهو أفضل الموجود، وأفضل الآن هو الأفضل على الإطلاق مع خدماته يكون أفضل من الأصل مع الخدمات المذكورة هو أفضل من الأصل.

لما طبعة الطبعة الأولى السلطانية سنة "ألف وثلاث مائة وإحدى عشرة" وقف فيه على بعض الأخطاء، كلها وقف لله تعالى مكتوب عليه في كل صفحة وقف لله تعالى لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وجد فيها أخطاء يسيرة تناهز المائة، طبعة طبعة ثانية سنة " ألف وثلاث مائة وأربعة عشر" بولاق أيضا "ألف وثلاث مائة وأربعة عشر هذه ثم بعد ذلك طبع بالطبعة الميمنية عن طبعة بولاق، وفيها الفروق كلها ثم بعد ذلك طبع بالمطبعة الخيرية عن مطبعة بولاق، وفيها الفروق هذه الطبعات كلها نافعة لا الميمنيه ولا الخيرية فضلاً عن الطبعة البولاقية، بعد ذلك طبع في مطبعة الحلبي، مطبعة الحلبي أيضا بالفروق، طبعة الحلبي بالفروق جاء من يصور طبعة الحلبي يعني من التجار، صور طبعة الحلبي وأراد أن يروجها وأسماها طبعة الشيخ أحمد شاكر، الشيخ أحمد شاكر له مقال في مجلة تكلم فيه عن البخاري وروايات البخاري جاء وصوروا هذه المقال وأضافوه إلى التصوير، الشيخ أحمد لا علاقة له بطبعة الحلبي ما عدل فيها ولا كلمة ولا حرف صُور فيها هذا المقال وأضيف إلى تصوير الطبعة الحلبية، صار هذا التصوير يروج على أنه طبعة الشيخ أحمد شاكر.

ومع الأسف أن من الكبار من قال لي: عندي طبعة الشيخ أحمد شاكر، قلت له : ورني إياها –جزاك الله خير– ، جاب طبعة الشيخ أحمد شاكر.

قلت: والله يا أخي، ما للشيخ أحمد شاكر ولا شكل، – يعني ما غير ولا شكل لا ضمة ولا رفعة ولا أضاف نقطة ولا حذف نقطة – هذا طبعة الحلبي بحروفها صُورت وروجت بهذا الكلام لشيخ أحمد شاكر، قد يكون هذا من قصد أو من غير قصد، يعني أراد الناشر أن ينفع الناس بهذه المقدمة، أما أن تسمى طبعة الشيخ أحمد الشاكر ماهو بصحيح.

يعني مثل أثر زهير الناصر في هذه الطبعة، زهير الناصر ليس له أي دور في هذه الطبعة صورها – جزاه الله خير – ووضع عليها خدمات، لكن أصل الكتاب ما له علاقة، هذا الكتاب مطبوع من قبل أن يولد جد زهير الناصر – يعني مطبوع من مائة وعشرين سنة– هذا الذي في الكتاب، فيأتينا من يقول أن الشيخ حقق الكتاب، ما حقق، الشيخ صور– جزاه الله خير –، والتصوير فيه عناية فائقة، وفيه دقة يعني صار أفضل من الأصل، وفيه أيضاً الخدمات حاله على الشروح، حاله على التحفة، أيضا تخريج من كتب السنة الأخرى هذا يقول رواه مسلم والنسائي مثالاً في الرموز، إضافة إلى تغليق التعليق، وأطراف الحديث، هذه خدمات أيضا وضع له مقدمة في ما يقرب من خمسين صفحة، ينبغي لطالب العلم أن يقرأها قبل الحضور في الدرس القادم، – نافعة جداً – يعني ما تكلف شي يمكن تقرأ بساعة فهي مفيدة هذه الطبعة.

انقطاع.....

المقصود أن الشيخ أحمد شاكر لا علاقة له بطبعة الحلبي، إلا أنها صورت من بعض دور النشر وأضيف إليه مقال للشيخ أحمد شاكر، وروجها الناس باسم الشيخ أحمد شاكر، بعد هذا طبع في المطبعة المنيرية صحيح البخاري، طبع في تسعة مجلدات في المطبعة المنيرية – طبعة غاية في الجمال– لكنها مجردة عن اختلاف النسخ، عليها تعليقات من قبل الطابع منير "محمد عبده منير " الدمشقي تعليقات جيدة في الجملة، فهذه أشهر طبعات الكتاب، ثم بعد ذلك طبع مراراً ورقم وفهرس واعتني به.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.